Distr.

GENERAL

A/HRC/8/48

5 June 2008

ARABIC

Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

تونغا*

المحتويات

مقدمة	1-4	3
أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض	5-62	3
ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض	5-21	3
باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض	22-62	7
ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات	63-67	18
المرفق		
تشكيلة الوفد		22

مقدمة

1- قام الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الفريق العامل)، المُنشأ وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 5/1 المؤرخ 18 حزيران/يونيه 2007، بعقد دورته الثانية في الفترة من 5 إلى 19 أيار/مايو 2008. وجرى الاستعراض المتعلق بمملكة تونغا في الجلسة 14 المعقودة في 14 أيار/مايو 2008. وقد ترأس وفد تونغا معالي السيد سوناتاني تواكينامولاهي تاوموبيو توبو، وزير الخارجية ووزير الدفاع بالإنابة وحاكم مقاطعة فافاو بالإنابة. وللاطلاع على تشكيلة الوفد المكون من 5 أعضاء، انظر المرفق الوارد أدناه. واعتمد الفريق العامل هذا التقرير المتعلق بمملكة تونغا في جلسته 17 المعقودة في 19 أيار/مايو 2008.

2- وفي 28 شباط/فبراير 2008، اختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة المقررين التالية (المجموعة الثلاثية) لتيسير الاستعراض المتعلق بمملكة تونغا: قطر، والمكسيك، ونيجيريا.

3- ووفقاً للفقرة 15 من مرفق القرار 5/1، صدرت الوثائق التالية من أجل الاستعراض المتعلق بمملكة تونغا:

(أ) تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 15(أ) (A/HRC/WG.6/2/TON/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة 15(ب) (A/HRC/WG.6/2/TON/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وفقاً للفقرة 15(ج) (A/HRC/WG.6/2/TON/3).

4- وأُحيلت إلى مملكة تونغا، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدتها سلفاً لاتفيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وهولندا. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة على الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

5- في الجلسة 14 المعقودة في 14 أيار/مايو 2008، عرض معالي السيد سوناتاني تواكينامولاهي تاوموبيو توبو، وزير الخارجية، ووزير الدفاع بالإنابة، وحاكم مقاطعة فافاو بالإنابة، التقرير الوطني. وأعرب عن شكر مملكة تونغا لأعضاء الفريق العامل الذين قدموا الأسئلة سلفاً. وأشار إلى أن تونغا ترحب بعملية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها وسيلة تحسن، في نهاية الأمر، حالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني، كما أشار إلى أن تونغا تشارك الدول الأعضاء الأخرى الرأي بأن عملية الاستعراض الدوري الشامل هي عملية ينبغي أن تضمن التكامل مع الآليات القائمة تلافياً للازدواجية. وأعلن التزام حكومة صاحب الجلالة، بناء على ذلك، بإنجاح عملية الاستعراض الدوري الشامل، والتزامها بشكل أوسع بإحراز تقدم في الخطاب المتعلق بحقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

6- وقال إن تونغا قد واجهت في إعداد تقريرها الوطني، شأنها في ذلك شأن الدول الصغيرة الأخرى، تحدياً يتمثل في ضيق الوقت وفي معوقات شديدة قائمة أصلاً تحدّ من قدرتها على إعداد تقرير ذي مغزى وقائم على مشاورات واسعة ضمن الحكومة ومع أعضاء المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. ولتجاوز هذه المعوقات، رحبت حكومة صاحب الجلالة بالمساعدة الكريمة التي تلقتها من نيوزيلندا لإعداد تقريرها الوطني في الوقت المطلوب. وقد كانت المشاورات مع منتدى المجتمع المدني، وهو مجموعة تتألف من 49 من منظمات المجتمع المدني العاملة داخل البلد، جزءاً لا يتجزأ من عملية الإعداد. كما أُجريت مشاورات مع منتدى يمثل زعماء الكنائس، وغرفة التجارة في تونغا، والمجلس الإعلامي في تونغا. وفي حين أن فترة المشاورات كانت قصيرة، إلا أنها اتسمت بطابع مكثّف وبنّاء، كما أنها أُجريت بروح من الاحترام المتبادل والتفاهم. وبالتالي، فإن التقرير الوطني الناتج عنها، كما هو مقدم، يمثل توافق آراء بشأن فحواه.

7- وأضاف قائلاً إن مملكة تونغا دولة ملكية دستورية، والأساس لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية فيها أرساه دستور عام 1875 الذي أصدره الملك جورج توبو الأول. وقد كان الدستور، آنذاك، ذا رؤية متبصرة وبعيد النظر. وخلال الـ 132 سنة الماضية، وطيلة العهود المتتالية للملك جورج توبو الثاني، والملكة سالوتي توبو الثالثة، والملك تاوفاأهاو توبو الرابع، وفي العهد الحالي وهو عهد صاحب الجلالة الملك جورج توبو الخامس، ظل الدستور يؤدي دوره كما ينبغي في خدمة النسيج الجامع الذي يربط الحكام والمجتمع في تونغا معاً. وقد أُدخلت تعديلات على الدستور من وقت لآخر حسب الاقتضاء. وانضمت مملكة تونغا، بعد 70 عاماً قضتها تحت الحماية البريطانية، إلى المجتمع الدولي في عام 1970، وبعد أن ظلت عضواً نشطاً في وكالات الأمم المتحدة لسنوات عديدة، انضمت في عام 1999 إلى الأمم المتحدة بوصفها دولة كاملة العضوية.

8- وذكر الوزير أن تونغا استضافت العام الماضي الاجتماع السنوي لمنتدى جزر المحيط الهادئ، وهو أهم تجمع سياسي داخل المنطقة ويضم أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر كوك، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، ونيوزيلندا، ونيوي، وهي، بالتالي، تتولى حالياً رئاسة المجموعة. وبما أن تونغا هي أول أعضاء منتدى جزر المحيط الهادئ مشاركةً في عملية الاستعراض الدوري الشامل، فإن هذا الاستعراض له أهمية إضافية من منظور إقليمي بالنسبة إلى أعضاء المنتدى الذين سيعدّون تقاريرهم، والذين هم كذلك من الدول الأعضاء (14 من أعضاء المنتدى، باستثناء جزر كوك ونيوي). ومن المبادرات الجارية حالياً في إطار الخطة الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ مبادرة خاصة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

9- وقال إن تونغا طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، ومن المسلّم به أنها متأخرة في أداء واجباتها المتعلقة بإعداد التقارير. بيد أنه، بعيداً عن كونها غير متعاونة أو غير راغبة، من الضروري كما أشار رئيس الوفد إدراك أن المعوقات المالية والتقنية والعقبات المرتبطة بالقدرات، التي تعترض سبيل تقديم هذه التقارير بصورة منتظمة وفي الوقت المحدد إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان المعنية، تمثل تحدياً، وبكل بساطة لا يمكن تجاوزها. وبالرغم من هذه المعوقات، قدمت تونغا 14 تقريراً إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، كما أن التقرير الأولي المقدم إلى لجنة حقوق الطفل قد تجاوزته أحداث تشرين الثاني/نوفمبر 2006. ويصبح نظام إعداد التقارير، في بعض الحالات، مثبطاً إضافياً فيما يتعلق بمسألة النظر في الصكوك الدولية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان.

10- وأشار رئيس الوفد إلى أن عملية الاستعراض الدوري الشامل قد تكون حافزاً إيجابياً للنظر بصورة متجددة ومبتكرة في الصكوك الدولية المتبقية المعنية بحقوق الإنسان. وتشرع تونغا الآن، كما يبرز ذلك التقرير الوطني، في عملية إصلاح دستوري وسياسي هام من أجل تحديد شكل للحكم يكون أكثر ديمقراطية، ولكنه يعكس في الوقت نفسه واقع مملكة تونغا - قيمها ومعاييرها وثقافتها وشعبها. ولا غرابة في أن تولّد المناقشة زخماً واسعاً. وعلى الرغم من التحديات الأخيرة المتمثلة في أحداث تشرين الثاني/نوفمبر 2006 وما أعقبها، يظل الالتزام راسخاً بالمضي على طريق أكثر ديمقراطية. وتعكس الانتخابات التي جرت في الشهر الماضي بسلام ونظام تصميماً هادئاً على إجراء مزيد من المناقشة بشأن هذا الإصلاح وحل القضايا الخلافية عن طريق الحوار والاحترام والتفاهم المتبادلين.

11- وفي الختام، شدد رئيس الوفد على التزام تونغا بعملية الاستعراض الدوري الشامل وآثار نتائجه على تعزيز فهم حقوق الإنسان والدفاع عنها على الصعيد الوطني، وأكد مجدداً هذا الالتزام.

12- وقدمت الممثلة الدائمة لمملكة تونغا لدى الأمم المتحدة، السفيرة فيكيتاموليوا أوتويكامانو، مزيداً من الردود على الأسئلة المقدمة سلفاً. ففي رد على سؤال طرحته لاتفيا، أشارت السفيرة إلى أن الحكومة تلقت طلباً للتفاعل مع ممثل خاص للأمين العام معني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان بشأن الادعاءات المتصلة بمعاملة أجهزة الأمن للمواطنين في أثناء أعمال الشغب التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2006. ولأسباب موضحة في التقرير الوطني، فإن التفاعل المطلوب لا يعتبر ملائماً في ظل الظروف القائمة. بيد أن عملية الإصلاح الدستوري والسياسي الجارية قد تتيح فرصة في المستقبل للنظر في مسألة توجيه دعوات دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

13- وفيما يخص السؤال المتصل بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، يبدو أن النظام الذكوري لحيازة الأرض في تونغا يحرم الأبناء صغار السن وكذلك البنات من الحقوق ذات الصلة. وفيما يتعلق بالتعديل الذي تقترح حكومة تونغا إدخاله على قانون الأراضي من أجل السماح للإناث بأن يرثن الأرض في حالة عدم وجود وريث ذكر، أشارت الممثلة الدائمة إلى أن جدولة التعديلات ربما لا تكون قد حُددت بالضبط حتى الآن، لكن أية تعديلات يجري إدخالها على هذا النظام سوف تسترشد بالمهمة المطلوبة وبإيلاء اعتبار متوازن للمصالح المعنية. وفي ظل نظام الحيازة الإيجارية الحالي، مثلاً، ليس ثمة ما يمنع أي رجل أو أية امرأة من حيازة أو استغلال أية أرض محوزة والتصرف في منافعها على الوجه الذي يراه أو تراه مناسباً. وعلاوة على ذلك، يجوز أن تكون المنفعة مدى الحياة في أرض الأسرة هي للأرملة، أو الابنة الكبرى ريثما تبلغ سن الرشد أو يظهر وريث ذكر جديد. أما فيما يخص إعالة الأطفال، فثمة تشريع حالي يشمل دعم الأطفال ورعايتهم. وفضلاً عن ذلك، فإن المفهوم الثقافي للأسرة الممتدة كثيراً ما يوفر شبكة من الأمان الاجتماعي والدعم للأطفال المحتاجين.

14- وفيما يتصل بمعاملة قوات الأمن للمحتجزين والسجناء، أشارت الممثلة الدائمة إلى أن الدستور ونظام العدالة الجنائية في تونغا يتبعان نهج القانون العام الحديث الذي يمنح المشتبه بهم الحق في الكفالة، ويمكّن محاميهم وأسرهم من الوصول إليهم، ويضمن لهم حق المثول أمام قاض خلال فترة زمنية محددة. وليس ثمة ضرورة لعملية إضافية تمكّن المنظمات غير الحكومية من الوصول إلى المحتجزين والسجناء.

15- وفيما يتعلق بالسؤال عن الالتزامات المتصلة بتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، قالت إن التقارير الخاصة بتونغا تظل متباعدة، ولكن ذلك يُعزى إلى معوقات شديدة وشاملة منها معوقات مالية وتقنية وأخرى تتصل بالقدرات، فضلاً عن الأولويات المحلية الأخرى المنافِسة. وعلى الصعيد الإقليمي، ينبغي الإشارة إلى أن حكومة نيوزيلندا تبحث مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان مسألة العلاقة بين الأعراف وحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ من أجل تحديد سبل لتكييف القيم والأعراف المحلية مع معايير حقوق الإنسان، كما تبحث الحواجز التي تعترض سبيل التصديق على الاتفاقيات الدولية. وقالت إن تونغا على استعداد للنظر في سبل ووسائل مبتكرة، ربما نتيجة لعملية الاستعراض الدوري الشامل، ليس من أجل تحسين تقاريرها الخاصة بالصكوك التي هي أصلاً طرف فيها فحسب، بل أيضاً تلك الصكوك التي لم تصبح بعد طرفاً فيها. ويمكن أن يكون لتجارب الشركاء الإقليميين الآخرين تأثير في هذه الممارسة.

16- وفيما يخص السؤال المتعلق بالالتزام بجدول زمني محدد لعملية الإصلاح الدستوري والسياسي، ذكرت الممثلة الدائمة أن الجمعية التشريعية اعتمدت قراراً يحدد لعملية الإصلاح إطاراً زمنياً إرشادياً حتى عام 2010. وأضافت أن عملية تنطوي على تغيير أساسي كهذا يجب أن تنفذ على الوجه الصحيح بدون تسرع ولا سطحية. ولكي يحدث تغيير دائم بشكل صحيح في المجتمع التونغي، من حق أصحاب الشأن أخذ الوقت الذي يُمكّنهم من استيعاب ما هو ماثل أمامهم والاطمئنان إليه

بشكل معقول. ومن الأمثلة على ذلك أن الحكومة قد شرعت في تنفيذ برنامج للمصالحة والتربية الوطنية لتوضيح الخيارات الدستورية على صعيد القرى. وسيكون من النتائج المفيدة المتوقعة لعملية الاستعراض الدوري الشامل، وبخاصة من صندوق تنفيذها، تقديم المزيد من المساعدة المالية والتقنية لمواصلة هذه الجهود.

17- وأشارت الممثلة الدائمة، فيما يتعلق بدور المجتمع المدني في صياغة التقرير الوطني، إلى أن التقرير الوطني لتونغا، كما يتضح من بيان الوزير، قد أُعد بمساعدة من حكومة نيوزيلندا التي وفرت خدمات خبير مستقل معني بحقوق الإنسان. فعملية إعداد التقرير الوطني لم تنتج عن توافق واسع في الآراء بشأن فحوى التقرير فحسب، بل كانت لها كذلك فوائد عملية لكل من المجتمع المدني والحكومة. ومن بين هذه الفوائد طلب التمويل من صندوق تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل لمساعدة المجتمع المدني على المشاركة في إعداد برنامج التربية الوطنية وتنفيذه.

18- وفيما يخص السؤال المتعلق بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ذكرت الممثلة الدائمة أن القيود السالفة الذكر المتصلة بالقدرات تجعل مسألة إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان عاملة بكامل قدرتها أمراً غير عملي في الوقت الراهن. بيد أن العمل جار على الصعيد الإقليمي بشأن مقترحات عملية لإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في بلدان منطقة المحيط الهادئ في إطار الركن الخاص بالحكم الرشيد من ضمن أركان خطة منطقة المحيط الهادئ.

19- وفيما يتصل بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ذكرت الممثلة الدائمة أنه قد أُنجز عمل كبير بشأن استعراض آثار الانضمام، حسبما وردت الإشارة إليه في الخطة الاستراتيجية الإنمائية الثامنة. وقد أصبحت الاتفاقية الآن جاهزة للنظر فيها من جانب الحكومة. وأشارت ممثلة تونغا إلى أن التصديق على الاتفاقية في هذا الوقت قد يجعلها جزءاً من مجموعة معلقة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي سيجري النظر فيها نتيجة لعملية الاستعراض الدوري الشامل في إطار الإصلاح الدستوري والسياسي الجاري.

20- ورداً على السؤال الذي وجهته المملكة المتحدة عن النداء العاجل الذي أرسله الممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بالأحداث التي أعقبت أعمال الشغب التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، أشارت الممثلة الدائمة إلى أن هذه المسائل معروضة على المحاكم.

21- وفيما يخص حماية حرية وسائط الإعلام، أشارت الممثلة الدائمة إلى أنه بالإضافة إلى الحماية التي يوفرها الدستور والتشريعات الأخرى ذات الصلة، فقد تعاونت الحكومة مع وسائط الإعلام لإنشاء مجلس إعلامي مستقل. كما يسّرت تنظيم دورات تدريبية قصيرة لموظفي الحكومة والقطاع الخاص في مجالي العرض الإعلامي والعلاقات العامة. وتدعم الحكومة كذلك إعداد دورة تدريبية مهنية متكاملة في الإعلام والصحافة. ومن الأمثلة على ذلك الشهادة والدبلوم في الإعلام والصحافة، وهما ثمرة التزام قطاع الإعلام وقطاع التعليم المهني والحكومة بتيسير الحصول على تدريب وتطوير مهني في الإعلام والصحافة يتسمان بجودة معتمدة. وقد أتاح تنظيم هذه الدورة التدريبية معهدُ تونغا للتعليم العالي وخمس مؤسسات تقنية أخرى من جزر في المحيط الهادئ (بدعم من حكوماتها) وبمساعدة مالية من حكومة أستراليا.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

22- خلال الحوار التفاعلي الذي أعقب عرض التقرير، أدلى 34 وفداً ببيانات أشادت بمشاركة تونغا في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وبعرضها العالي المستوى، وبجودة كل من العرض والتقرير الوطني.

23- ونوَّهت المكسيك بالتقدم الذي أحرزته تونغا في مجالات التنمية البشرية، والصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وأشارت إلى أن مبادئ حقوق الإنسان الدولية منصوص عليها في الدستور، على الرغم من أن تونغا ليست طرفا في معاهدات هامة في مجال حقوق الإنسان. وشددت على أهمية طلبات تونغا الموجهة إلى المجتمع الدولي بشأن تنمية قدراتها والحصول على المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان. وأوصت بأن تتابع تونغا والجهات المعنية بعناية الطلبات المتعلقة ببناء القدرات والحصول على المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان. وطلبت المكسيك معلومات عن الجهود التي تبذلها تونغا من أجل زيادة تعزيز الوعي بحقوق الإنسان، وإدماج حقوق الإنسان في النظام التعليمي بجميع مستوياته، وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان لموظفي الدولة، كما طلبت معلومات عن مشاركة المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. كما أوصت المكسيك تونغا بتعزيز جهودها المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتدريب موظفي الدولة، ومشاركة المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي والإقليمي. وأوصت المكسيك كذلك بأن تنظر تونغا على نحو إيجابي في التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية خلال فترة زمنية معقولة، والمشاركة على نحو أكمل مع آليات حقوق الإنسان الدولية، وعلى وجه الخصوص الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. كما أشادت المكسيك بالإصلاحات السياسية الواسعة النطاق في هذا البلد.

24- وأعربت الجزائر عن رغبتها في أن ترى تمثيلاً دائماً في جنيف لمجموعة جزر المحيط الهادئ. وأوصت بأن تواصل تونغا دعم القيم المتأصلة في تاريخها الدستوري والعرفي، وذلك في إطار عملها من أجل ضمان الامتثال التام لحقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية لجميع مواطنيها. وأشارت إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذكر في تقرير له أن فرص المرأة في التعليم والصحة متكافئة مع فرص الرجل، ولا يوجد تفاوت كبير فيما يخص فرص العمل، على الرغم من أن تحقيق المساواة بين الجنسين لا يزال يمثل مشكلة فيما يتصل بقانون الميراث الخاص بحيازة الأراضي والسياسات الانتخابية. وأشارت إلى عدم وجود تكافؤ في فرص العمل في الإدارات الحكومية، على الرغم من أن عام 2005 قد شهد انتخاب أول امرأة عضواً في البرلمان. وأوصت الجزائر، مثلما أوصت لجنة القضاء على التمييز العنصري من قبل، بأن تسن تونغا القوانين التي تحمي حق المرأة في العمل الخالي من أي شكل من أشكال التمييز. وأشادت بارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في تونغا وكذلك بالانجازات التي تحققت في مجال التعليم العالي. وأوصت بأن تواصل تونغا تعزيز أهدافها الطموحة في مجال التعليم وتحسين نسبة النساء في المناصب القيادية في البلد. كما شجعت الجزائر تونغا على أن تنشئ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، أو، في حال تعذر ذلك، أن تنشئ على الأقل مؤسسة لحقوق الإنسان على مستوى مجموعة الجزر التي تنتمي لها، حتى تتمكن جميعها من تحسين أدائها في مجال حقوق الإنسان بصورة فعالة، ومن تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

25- وأشادت نيوزيلندا باستعداد تونغا للمشاركة النشطة في الحوار وتقاسم خبرتها مع الآخرين فيما يتصل بتحديد التحديات في مجال حقوق الإنسان ومواجهتها. وأشارت إلى أنه يجري حالياً إصلاح دستور عام 1875 بهدف الوصول إلى شكل من أشكال الحكم يكون أكثر ديمقراطية وخضوعاً للمساءلة. واستفسرت عما إذا كان يجري النظر في وضع مدونة قواعد سلوك خاصة بوسائط الإعلام، وعن إنشاء مفوضية مكافحة الفساد. كما استفسرت عما إذا كانت هنالك حاجة إلى مزيد من العمل من أجل ضمان حماية الحقوق المدنية والسياسية بموجب القانون وفي الممارسة العملية. وعلاوة على ذلك، أشارت نيوزيلندا إلى الجهود التي تبذلها تونغا لمكافحة العنف ضد المرأة وأوصتها بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بوصف ذلك جزءاً من متابعة الاستعراض الدوري الشامل. واعترفت نيوزيلندا، في معرض تعليقها على الاتهامات الموجهة إلى أفراد الشرطة وقوات الدفاع فيما يخص المعاملة القاسية للسجناء في أثناء أعمال الشغب التي وقعت في عام 2006، بالمعوقات القانونية التي تواجهها تونغا، ولكنها استفسرت عما إذا كان أفراد الشرطة يتلقون أي تدريب في مجال حقوق الإنسان. كما أوصت بأن تخطر تونغا الوكالات المانحة المحتملة بنوع المساعدة التقنية التي تعينها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

26- وأشارت إيطاليا إلى أن الخطة الاستراتيجية الإنمائية الثامنة لتونغا وعنوانها "□□□□□□ □□□ □□□□□□□□ □□□□□□□ □□□ □□□□□□" تتضمن قضايا حقوق الإنسان وتهدف إلى تأمين احترامها الكامل، ومع ذلك فإن تونغا ليست طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأوصت تونغا بالآتي: (أ) النظر في التصديق على العهدين المذكورين؛ (ب) التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأشادت إيطاليا بتونغا لوقفها الاختياري لتنفيذ أحكام الإعدام الساري منذ فترة الثمانينات من القرن الماضي؛ (ج) شجعت إيطاليا حكومة تونغا على النظر في إلغاء عقوبة الإعدام نهائياً.

27- واستفسرت الولايات المتحدة الأمريكية عن حالة قوات الأمن المتهمة بالتسبب في الإيذاء الجسدي للمحتجزين الذين أُلقي القبض عليهم عقب أحداث الشغب التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، وعما إذا كانت قوات الأمن المعنية قد خضعت للمساءلة بشأن تلك التجاوزات. وأوصت الولايات المتحدة تونغا بإجراء تحقيق موثوق في التقارير التي صدرت عقب الأحداث كما أوصتها بمقاضاة الجناة.

28- وأشادت هولندا بسجل حقوق الإنسان في تونغا، وأشارت إلى التحسينات التي أُجريت على الرغم من فترة الانتقال السياسي التي يمر بها البلد منذ اضطرابات تشرين الثاني/نوفمبر 2006. واستفسرت عن التدابير الإضافية التي اتُّخذت لضمان المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق في مجال إعالة الأطفال والميراث. وإذ لاحظت هولندا أن تونغا طرف في اتفاقية حقوق الطفل والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري، فقد أوصتها باتخاذ التدابير اللازمة لضمان الانضمام إلى الصكوك الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من أن تونغا ليست طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فقد أوصتها هولندا بالآتي: (أ) تعديل الأحكام القانونية التي تجرّم بعض أشكال الممارسة الجنسية بين أشخاص راشدين برضاهم، وتسقط صفة الجريمة عن ممارسة الراشدين الجنس عن رضى؛ (ب) تيسير وصول المنظمات غير الحكومية إلى السجون، وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير فرقة العمل شبه القانونية المجتمعية المعنية بحقوق الإنسان، وذلك فيما يتصل بالأشخاص الذين تحتجزهم قوات الأمن.

29- وأشارت بوتان إلى أن المجتمع الدولي يمكن أن يؤدي دوراً حاسم الأهمية بترحيبه بانفتاح تونغا على المشاركة البناءة عن طريق الحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان، وبدعمه الجهود التي تبذلها الحكومة. وأشارت كذلك إلى أن الكثير من مبادئ حقوق الإنسان المتأصلة في دستور تونغا وأعرافها ستظل تدعم الجهود الرامية إلى إجراء مزيد من الإصلاحات الدستورية والسياسية. وأعربت بوتان عن تقديرها لسياسة تونغا المتعلقة بالنظر في التصديق على المعاهدات الدولية، واستفسرت عن تجربتها في مواجهة التحديات التي تنطوي عليها الالتزامات الخاصة بتقديم التقارير، وعن الكيفية التي تدعم بها المفوضية السامية لحقوق الإنسان هذه الجهود، وعما إذا كان ذلك عاملاً مؤثراً عند النظر في التصديق على صكوك أخرى.

30- ورحبت الصين بما قامت به تونغا من عمل بهدف تحسين المستوى المعيشي لسكانها. كما أشارت إلى النتائج الإيجابية التي أحرزتها تونغا في مجالات التعليم، والصحة، والحد من الفقر، وفي تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. وفيما يخص الحقوق المدنية والسياسية، أشارت الصين إلى أن تونغا تعمل بنشاط لتشجيع التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز تدريب الشرطة في مجال حقوق الإنسان. وأشارت بتقدير إلى انفتاح تونغا في عرضها أولويات التنمية وتحدياتها، واستفسرت عن الكيفية التي تُوزع بها عائدات التنمية، كما استفسرت عن الخطوات التي اتخذتها تونغا، في إطار العولمة، لحماية الحقوق الثقافية والهوية الثقافية لسكانها.

31- وأقرت كندا بأن دستور تونغا، الذي وُضع قبل 132 سنة، يتضمن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كما أشارت إلى التزام تونغا بمواصلة التحول الديمقراطي، والإصلاح السياسي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأثارت كندا بعض المخاوف بشأن انتهاك الحق في حرية التعبير بسبب سجن الصحفيين، وأوصت تونغا (أ) باتخاذ تدابير لضمان حرية التعبير عن الآراء المختلفة. ولاحظت أن تونغا تفرض عقوبات جنائية على بعض أشكال الممارسة الجنسية بين أشخاص راشدين برضاهم، وأوصت تونغا (ب) بتعديل قوانينها الجنائية حتى لا تُعتبر الممارسة الجنسية بين أشخاص راشدين برضاهم فعلاً جنائياً. وأشارت كذلك إلى نداء مشترك وجهه ثلاثة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن معاملة قوات الأمن للمحتجزين والسجناء، واستفسرت عن الخطوات التي اتُّخذت لتنفيذ توصياتهم. كما أوصت تونغا (ج) بالنظر في التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، و(د) تنفيذ توصيات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بهدف وضع ضمانات مؤسسية ضد المعاملة القاسية من جانب قوات الشرطة والأمن. وأوصت كندا كذلك تونغا (هـ) بعزيز برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان لأفراد الشرطة والأمن وموظفي المؤسسات العقابية. كما أوصت تونغا (و) باتخاذ خطوات للقضاء على الكسب غير المشروع داخل القطاع العام حتى لا يتعرض التمتع بحقوق الإنسان للخطر من جراء السعي وراء المكاسب الشخصية داخل الحكومة. وأشارت كندا إلى الخطط الرامية إلى النظر في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وأوصت تونغا (ز) بمواصلة الجهود التي تبذلها لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في إطار خطة منطقة المحيط الهادئ.

32- واستفسرت فرنسا عن الخطوات المتخذة أو المتوخاة لتعزيز حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان ولضمان الحق في محاكمة عادلة. كما استفسرت عن التدابير التي تعتزم تونغا اتخاذها لتعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة. ولاحظت فرنسا وشجعت عزم تونغا على إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، واستفسرت عن الجدول الزمني لذلك. وأوصت تونغا باتخاذ تدابير لتعزيز حماية حرية التعبير والإعلام والصحافة. كما أوصت تونغا بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس.

33- وأشارت الممثلة الدائمة لمملكة تونغا لدى الأمم المتحدة إلى أنه فيما يتعلق بتدريس حقوق الإنسان، وحسبما ورد في التقرير، فقد أُدرجت حقوق الإنسان في المنهج الدراسي لمادة الدراسات الاجتماعية. ويجري حالياً تنقيح المنهج الدراسي للمرحلتين الابتدائية والثانوية بدعم من نيوزيلندا والبنك الدولي، وأكدت مجدداً التزام وزارة التعليم بإدماج قضايا حقوق الإنسان في المنهج الدراسي. وفيما يخص تدريب موظفي الدولة، أشارت إلى برامج التوعية العامة بالحقوق القانونية للمرأة التي تنظمها وزارة قانون التاج، وإلى برامج التدريب الأخرى للمنظمات غير الحكومية بدعم من الحكومة والشركاء المانحين. كما أشارت إلى أهمية برامج المصالحة الوطنية والتربية الوطنية التي تمولها الحكومة. وفيما يتصل بإنشاء مؤسسة وطنية أو إقليمية لحقوق الإنسان، قالت الممثلة إن خطة منطقة المحيط الهادئ تتناول قضايا حقوق الإنسان في إطار الركن الرئيسي الخاص بالحكم الرشيد، كما أن الجوانب العملية لإنشاء مؤسسة إقليمية هي مسألة يجري بحثها حالياً مع أمانة الكمنولث وأمانة منتدى المحيط الهادئ. وفيما يتصل بتدريب قوات الدفاع والشرطة، ذكرت أن قوات الدفاع في تونغا قد شاركت في عمليات بناء وحفظ السلام، وهي مهمة تطلبت تدريباً خاصاً، قبل نشر القوات، وتحديداً في مجال حقوق الإنسان في البلدان الخارجة من صراعات. وقد أسفر ذلك عن تدريب مهني في مجال التربية الوطنية وحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن مدربي الشرطة حضروا كذلك الدورة التدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي نظمتها أمانة الكمنولث، بدعم من أستراليا ونيوزيلندا، في آذار/مارس 2007، كما أكدت أن أعمال التدريب هذه والالتزام بالأهلية المهنية للشرطة ستظل من أولويات الحكومة.

34- وفيما يتعلق بالسؤال عن وضع مدونة قواعد سلوك خاصة بالإعلام، ذكرت الممثلة الدائمة أن الشهادة والدبلوم في الإعلام والصحافة، كما ورد في التقرير، هما ثمرة التزام قطاع الإعلام والقطاع المهني بتيسير الحصول على تدريب وتطوير مهني جيدين. وأشارت تونغا إلى أنها تدرك أهمية إنشاء مجلس إعلامي ووضع مدونة وطنية لقواعد السلوك الإعلامي، وهي ستسعى للحصول على المساعدة التقنية والمالية من أجل ذلك. وفيما يخص مسألة إنشاء مفوضية لمكافحة الفساد، ذكرت الممثلة الدائمة أن التشريع الخاص بالمفوضية قد صدر في أيلول/سبتمبر 2007، وينص القانون على تعيين مفوض وتسعة نواب، يضطلعون بولاية واسعة لإجراء التحقيقات المستقلة ومقاضاة المتورطين في الفساد، وأضافت أن إجراءات التعيين أصبحت في مراحلها النهائية. وأوضحت أن من شأن هذا أن يُعزز وضع مدونة قواعد سلوك للقيادات تهدف إلى وضع معايير لسلوك جميع القيادات في العمل الحكومي، التشريعية منها والتنفيذية، مع إمكانية إحالة الادعاءات المتعلقة بخرق المدونة إلى المفوضية أو إلى المحاكم، حسبما تقتضي الظروف. وفيما يتعلق بعقوبة الإعدام، ذكرت ممثلة تونغا أن هذه العقوبة تظل جزءاً من آخر العقوبات في القانون الجنائي، وآخر مرة نُفذت فيها كانت في عام 1982. وأشارت إلى أن تونغا قد تنظر في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني، كجزء من عملية التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفيما يتصل بالسؤال المتعلق بالإعلام والتوصيات الداعية إلى تعزيز حرية التعبير، أشارت الممثلة إلى أن التشريع الذي وردت الإشارة إليه في عام 2003 قد طُعن فيه، وأصدرت المحكمة قراراً في هذه القضية، والحكومة ملتزمة بذلك القرار. وفيما يخص المساعدة التي قدمتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان حتى تاريخه، ذكرت الممثلة الدائمة أن عملية الاستعراض الدوري الشامل تمثل أول مشاركة لتونغا مع المفوضية. وبالتالي فإن التقرير الوطني تضمن طلبات محددة تتعلق بالمساعدة التقنية والمالية من مجلس حقوق الإنسان. ورداً على السؤال الخاص بالتوزيع العادل لمنافع التنمية بين الأغنياء والفقراء، ذكرت الممثلة الدائمة أن تونغا تظل مهتمة بالتخطيط الإنمائي الوطني منذ أكثر من ثلاثة عقود، وهي الآن في فترة التخطيط الاستراتيجي الثامنة. وأشارت إلى أن تونغا قد شرعت في تنفيذ سياسات لصالح الفقراء بما يتمشى مع التزاماتها الوطنية ومع الالتزامات الإقليمية والدولية مثل الالتزامات المندرجة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. كما أن برامج التنمية الإقليمية المتكاملة لكل واحدة من الجزر المنضوية في إطار مجموعة الجزر مُصمَّمة لضمان تحقيق التوازن في الهياكل الأساسية، وتهيئة بيئة تُمكِّن القطاع الخاص من العمل وتعود بالنفع على السكان. وفيما يتعلق بالسؤال عن الحقوق الثقافية والهوية الثقافية، قالت إن هذه المسألة بالتحديد تناولتها الخطة الاستراتيجية الإنمائية الثامنة.

35- ولاحظ الكرسي الرسولي بارتياح أن مجتمع تونغا التقليدي مشرّب بالقيم التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أن لدى تونغا بنية قوية للأسرة الممتدة. وأشاد بالإصلاحات السياسية التي أجرتها تونغا حتى الآن، وشجعها على مواصلة عملية إرساء دعائم الديمقراطية التي بدأتها بشجاعة. وأشاد الكرسي الرسولي كذلك بنظام التعليم في تونغا، ولكنه أعرب عن قلقه إزاء حالة الأطفال "المحرومين من الوالدين" ومن يُسمَّون بالمرحلين، واستفسر عن التدابير التي اتُّخذت لإعادة إدماج هؤلاء الأطفال في المجتمع التونغي. كما أشار إلى أن العنف المنزلي لا يزال يمثل مشكلة، وأن قوانين الميراث تتسم بالتمييز ضد المرأة، واستفسر كذلك

عن التدابير التي اتُخذت لمعالجة هذا الوضع، وعن الخطوات التي تعتزم تونغا اتخاذها لتوقيع أي من الصكوك الدولية الأساسية الأخرى لحقوق الإنسان.

36- وأشادت كوبا بالاستراتيجية الإنمائية الشاملة لتونغا والتي ضمنت الاهتمام المناسب بالحق في ممارسة الأنشطة البدنية والرياضية. وأشارت إلى انجازات تونغا فيما يخص مؤشر التنمية البشرية، وفي الارتقاء بمركز المرأة القانوني والاجتماعي، وفي نظام الصحة، وتوفير التعليم المجاني الشامل، ومكافحة الفقر، بالإضافة إلى إرثها المؤسسي والإصلاحات السياسية التي أجرتها في السنوات الأخيرة. واستفسرت كوبا عن التدابير التي اتخذتها السلطات الوطنية لمواجهة البطالة المتزايدة في أوساط الشباب وحمايتهم من الانجراف نحو الأنشطة الإجرامية، ولتضييق الفجوة بين الفئات ذات الدخل المرتفع والفئات ذات الدخل المنخفض.

37- وأشادت أذربيجان بإنشاء تونغا مفوضيةً لمكافحة الفساد. وأشارت إلى أن تونغا لم تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصكوك أخرى في مجال حقوق الإنسان. وإذ أحاطت أذربيجان علماً برأي الممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، فقد طلبت معلومات عن الكيفية التي تعتزم بها تونغا توسيع الإطار القانوني الوطني المعني في ضوء معاهدات حقوق الإنسان الأساسية. ولاحظت كذلك أنه على الرغم من أن تونغا قد صدقت على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فإنها لم تصدر إعلاناً، وفقاً للمادة 14، تقر فيه باختصاص اللجنة بتلقي البلاغات الفردية. وأشارت أيضاً إلى أن تونغا أكدت مراراً للجنة القضاء على التمييز العنصري عدم وجود تمييز عنصري في البلد حسب التعريف الوارد في المادة 1 من الاتفاقية، وطلبت أذربيجان معلومات عن العقبة الرئيسية التي تعترض سبيل التصديق على الاتفاقية لأغراض التدابير الوقائية.

38- ورحبت سويسرا بالمشاورات الواسعة التي أُجريت لأغراض صياغة التقرير، بما فيها المشاورات مع المنظمات غير الحكومية. وقد تابعت سويسرا عن كثب الإصلاحات السياسية ورحبت بالانتخابات البرلمانية التي جرت مؤخراً. كما رحبت باهتمام تونغا بتحقيق توافق تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ورحبت أيضاً بتصميم تونغا على ضمان إجراء جميع المحاكمات المتعلقة بالأحداث التي أعقبت أعمال الشغب التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2006. وأوصت سويسرا تونغا (أ) بأن تواصل بعزم وتسرّع عملية الإصلاح التي شرعت في إجرائها. كما أوصت تونغا (ب) بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب. وأعلنت سويسرا استعدادها، إذا كانت تونغا غير قادرة على التصديق بسبب المصاعب التقنية المتصلة بالالتزامات الخاصة بتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، للنظر في تقديم دعمها التقني للمساعدة في صياغة التقارير. وطلبت سويسرا كذلك معلومات عن البرنامج الذي نفذته وزارة العدل في مجال التعليم وحقوق الإنسان؛ وعن الحق في حيازة الأرض؛ وعن قوانين الميراث وأحكامها التمييزية. وأوصت تونغا (ج) بالنظر في إلغاء الممارسات التمييزية في قوانين الميراث.

39- واستفسرت الجمهورية التشيكية عن التدابير المتخذة لمكافحة التحامل والصور النمطية التي تقوض مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في مجالات الميراث، وملكية الأرض، وإعالة الأطفال، وأوصت تونغا (أ) بتعديل التشريعات التي تميز ضد المرأة في مجالات الميراث، وملكية الأرض، وإعالة الأطفال. كما أوصتها (ب) بإسقاط صفة الجريمة عن النشاط الجنسي المثلي برضا الطرفين بين أشخاص راشدين. وأوصت تونغا أيضاً (ج) بالانضمام إلى معاهدات حقوق الإنسان الأساسية ومن بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب، وأوصتها بتقديم تقاريرها بانتظام إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها، مثل لجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز العنصري.

40- وفي حين لاحظت تركيا عدم وجود مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في تونغا، فقد رحبت بإنشاء مكتب مفوض الشكاوى لمنطقة المحيط الهادئ ومفوضية مكافحة الفساد، بوصفهما خطوتين هامتين لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان. وأشارت إلى مؤشرات التعليم وبرنامج دعم التعليم في تونغا. وفيما يخص مسألة العنف المنزلي، أوصت تركيا تونغا بمواصلة جهودها للحد من العنف ضد المرأة. كما أوصتها بالنظر في التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الأساسية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب. كما شجعت تونغا على مواصلة مساعيها الرامية إلى خدمة مواطنيها على نحو أفضل عن طريق تأمين مستوى أعلى لحقوق الإنسان.

41- ورحبت لاتفيا بكون العقوبة البدنية محظورة في المدارس، ولكنها أشارت إلى أن هذه العقوبة مشروعة في النظام الجنائي. واستفسرت عن التدابير التي تعتزم تونغا اتخاذها لحظر العقوبة البدنية في جميع الأحوال. وأعربت عن قلقها إزاء عدد الأطفال الذين انقطعوا عن الدراسة، مستفسرة عن التدابير المتخذة لخفض ذلك العدد. كما ذكرت لاتفيا أنه ينبغي لتونغا أن تشجع على توجيه دعوة دائمة في المستقبل القريب لجميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

42- ورحبت البرازيل بالجهود التي بذلتها تونغا ومبادراتها في مجال النهوض بحقوق الإنسان، ولكنها أشارت بقلق إلى أن تونغا لم تنضم بعد إلى الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. واستفسرت عن السياسات والقوانين المحددة التي يجري وضعها لضمان حماية المرأة ومساواتها مع الرجل وعدم التمييز ضدها؛ وعن التدابير المتخذة لمنع العنف المنزلي ضد المرأة؛ وعن الاعتبارات التي منعت تونغا من الانضمام إلى الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان والتصديق عليها. كما طلبت من تونغا معلومات عن الخطوات التي اتُخذت أو المزمع اتخاذها لإصلاح إطارها القانوني من أجل دعم عملية دمج أحكام هذه المعاهدات في تشريعاتها الوطنية ومواءمتها معها. وأوصت البرازيل تونغا بأن تتخذ الخطوات الضرورية للانضمام إلى الصكوك العالمية الرئيسية لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبأن توقّع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وبأن تصدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري الملحق بها.

43- وأشارت ملديف إلى المشاركة الحيوية من جانب المنظمات الدولية والدول المانحة لمساعدة تونغا في إجراء الإصلاحات التي حدَّدها التقرير الوطني باعتبارها ضرورة حتمية. كما أشارت إلى أن المقررين الخاصين يمكن أن يقدموا الدعم في مجالات حرية الصحافة, واستقلال القضاء، وحقوق المرأة. وذكرت أن التوصيات التي قدمتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان يمكن أن تسهم في تشجيع الأطراف المؤثرة الدولية، بما فيها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، على مشاركة تونغا وتقديم المساعدة التقنية والمالية لها. وطلبت ملديف مزيداً من المعلومات عن آراء تونغا فيما يخص أهمية الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بوصف ذلك جزءاً من عملية المراجعة الدستورية، كما استفسرت عما إذا كانت تونغا قد نظرت في التعامل مع مقررين خاصين مختارين لمساعدتها في استعراض المسؤوليات والحريات والالتزامات المتصلة بحقوق الإنسان، باعتبار ذلك جزءاً من برنامج الإصلاح الديمقراطي الذي يجري تنفيذه.

44- ولاحظت ماليزيا مع التشجيع الجهود التي بذلتها تونغا في تقديم وعرض تقريرها الوطني وأشارت إلى الإنجازات الجديرة بالثناء في مختلف المجالات، بما في ذلك الإنجازات المحققة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، على الرغم من المعوقات المتعددة التي واجهتها. وأشارت باهتمام إلى عدة خطوات، من بينها استحداث مخطط بدائل لإجراءات المحاكم، اتخذتها تونغا للتعامل مع الأحداث التي وقعت أثناء أعمال الشغب في تشرين الثاني/نوفمبر 2006. واستفسرت عما إذا كانت تونغا تعتزم توسيع نطاق الجرائم ليشمل جرائم أخرى غير جرائم أحداث الشغب التي وقعت في تشرين/نوفمبر. كما أبدت مناشدة مجتمع المانحين الدوليين الاستجابة لطلب الحكومة فيما يتصل ببناء القدرات والمساعدة التقنية.

45- وأعربت الممثلة الدائمة لمملكة تونغا لدى الأمم المتحدة عن شكرها لسويسرا على العرض المتعلق بتقديم الدعم اللازم إلى تونغا للوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بمسألة المرحلين وإعادة إدماجهم في المجتمع التونغي، أشارت إلى أن الحكومة تعمل بتعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدينية بهدف وضع برامج للمساعدة في إعادة إدماجهم، ويساعد الشركاء المانحون الحكومة والمنظمات غير الحكومية في هذا الصدد. وبشأن مسألة مكافحة البطالة، ذكرت أن في تونغا حركة شبابية قوية تشارك في برامج التدريب وتساعد الشباب في الحصول على عمل مجزٍ، كما توجد برامج أخرى، مثل برامج تنمية الريف، تقدم الدعم اللازم لإنشاء مشاريع أعمال صغيرة. وعلاوة على ذلك، فإن لدى نيوزيلندا برنامجاً يُعنى بتنقل العمال واستخدام العمال الموسميين وقد استفادت منه تونغا وبلدان أخرى في منطقة المحيط الهادئ، كما أن أستراليا تنظر في وضع ترتيب مماثل. وفيما يخص نطاق مخطط البدائل لإجراءات المحاكم، الذي وُضع تحديداً للتعامل مع مخالفي القانون أثناء أعمال الشغب التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، أشارت إلى أن هذا المخطط أثبت

نجاحه ومن المتوقع استمراره وتوسيعه مستقبلاً. وفيما يخص إلغاء العقوبة البدنية في جميع الأحوال، ذكرت الممثلة أن تونغا قد صدَّقت على اتفاقية حقوق الطفل في عام 1995، وأنها ألغت منذئذ العقوبة البدنية في المدارس. وأضافت أن أسلوب الحياة في تونغا يقوم على الأسرة الممتدة التي ترعى الأطفال وتُعنى بترعرعهم ونموهم بحرية تحت تأثير أفراد الأسرة الممتدة الذين يتقاسمون المسؤولية. كما أن الاحترام والكرامة داخل هذه الوحدة الأسرية يشكلان جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية. وليس ثمة تساهل إزاء ممارسة العنف ضد الأطفال في هذا المجتمع القروي. وفيما يتصل بالحق في الخصوصية والممارسة الجنسية بين أشخاص راشدين برضاهم، أشارت إلى ما أُعرب عنه من قلق إزاء التشريع ذي الصلة، وذكرت أن تونغا مجتمع حاضن لجميع أبنائه وتسوده قيم المسيحية المتسامحة التي تقضي باحترام الاختلافات.

46- ووصفت سلوفينيا بالمثالية المشاورات الواسعة والشاملة التي أجرتها تونغا من أجل إعداد تقريرها الوطني، وأعربت عن أملها في أن يساعد ذلك في سياق عملية الإصلاح الدستوري الجارية. كما أعربت عن أملها في أن يعجل ذلك بنظر تونغا في التوقيع على صكوك دولية أخرى لحقوق الإنسان أو الانضمام إليها. وإذ أشادت سلوفينيا باهتمام تونغا منذ وقت طويل بتعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، فقد استفسرت عما إذا كانت تونغا ستنظر في سن أحكام تتعلق بتقديم خدمات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة غير متوفرة حالياً، وأوصتها بالنظر في إيلاء المزيد من الاهتمام للأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم. كما أوصت بأن تدرج تونغا بصورة منهجية ومستمرة منظوراً جنسانياً في عملية متابعة الاستعراض.

47- ونوَّه المغرب بتفاني تونغا في حماية حقوق الإنسان، وهو ما تظهره جملة أمور من بينها المعدلات العالية للالتحاق بالمدارس وحصول النساء على مناصب هامة. كما لاحظت حاجة تونغا إلى الدعم والمساعدة من أجل تعزيز قدراتها. وأشارت إلى المبادرات التي قامت بها تونغا، بما في ذلك الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان، كما أوصت تونغا بمواصلة زيادة جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان [illegible] ، [illegible]
[illegible]. وأشاد المغرب بالتزام تونغا بالتعددية عن طريق مشاركتها في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وفي رئاسة منتدى منطقة المحيط الهادئ.

48- وأشادت أستراليا بمشاركة تونغا البناءة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، مشيرة إلى أنها تمثل، بوصفها أول بلدان جزر المحيط الهادئ التي تشارك في الاستعراض الدوري الشامل، نموذجاً للمشاركة البناءة، كما أشادت بجهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ورحبت أستراليا بالتزام تونغا بعملية الإصلاح الدستوري والسياسي، وأشارت إلى التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ورفع مستوى قوات الشرطة في تونغا، ومنع العنف ضد المرأة. كما رحبت باهتمام تونغا بالآليات الإقليمية لمساعدتها ومساعدة بلدان منطقة المحيط الهادئ الأخرى في التصديق على صكوك حقوق الإنسان والامتثال لها. وقالت أستراليا إنه سيكون موضع استحسانها أن تصبح تونغا طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وأن توقِّع على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية؛ وأن تُصدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أبرزت أستراليا ضرورة وأهمية تقديم المساعدة التقنية اللازمة لدعم مشاركة بلدان جزر المحيط الهادئ مشاركة بنَّاءة في عملية الاستعراض الدور الشامل.

49- وأشادت الفلبين بالإنجازات التي حققتها تونغا في مجال تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل التعليم والصحة، وذلك على الرغم من التحديات التي تواجهها بوصفها دولة جزرية صغيرة في منطقة المحيط الهادئ. كما أعربت عن تقديرها للمركز الاجتماعي العالي الذي تحتله المرأة في تونغا، وشجعتها على إجراء المزيد من المراجعة لقوانين الميراث. واستفسرت عن حالة الأطفال "المحرومين من الوالدين"، وأوصت بأن تتقاسم تونغا خبراتها في الاستعراض الدوري الشامل مع الدول الأخرى في منطقة جزر المحيط الهادئ.

50- وأشارت جمهورية كوريا إلى مستوى التطور الديمقراطي في تونغا والإصلاحات الدستورية والسياسية التي ستُنفذ، بناءً على اقتراع، في عام 2010. وأوصت بأن تتخذ تونغا خطوات عملية لتعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة. كما أوصتها باتخاذ جميع التدابير الممكنة لمكافحة الفساد.

51- وبينما أشادت إسرائيل بوعي حكومة تونغا لأهمية المساواة بين الجنسين وبتخصيصها حقيبة وزارية لذلك الغرض، فإنها تظل قلقة إزاء الطبيعة التمييزية لقوانين الميراث المطبقة على المرأة، وبخاصة فيما يتصل بملكية الأرض. ومع تسليم إسرائيل بالتعديلات التي اقترحت الحكومة إدخالها على هذه القوانين، فقد أشارت إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لإعادة صياغة هذه القوانين بحيث تكفل المساواة التامة بين الرجل والمرأة. وأوصت إسرائيل تونغا بالنظر في التوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتصديق عليها، والنظر بصفة خاصة في المادتين 15 و16 من الاتفاقية المتصلتين بالمساواة بين المرأة والرجل فيما يخص الحق في إدارة الممتلكات، والحقوق المتساوية لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية الممتلكات وحيازتها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها. وأشارت مع التقدير إلى المعلومات التي تفيد أن تونغا تنظر حالياً في الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من صكوك حقوق الإنسان.

52- وذكرت مصر أن الإنجازات التي حققتها تونغا في مجال التنمية البشرية هي إنجازات رائعة وأن الانتخابات التي جرت مؤخراً تشهد على التزامها بالإصلاح الديمقراطي. ولاحظت أن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يحتل مكانة هامة في تونغا، مستشهدة بسياسات الرعاية الصحية المجانية مدى الحياة والتعليم المجاني حتى سن الرابعة عشرة. وأعربت مصر عن أملها في أن ينعكس هذا التفاني في التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيره من معاهدات حقوق الإنسان. وسلَّمت مصر بالمعوقات المالية والتقنية والمعوقات المتصلة ببناء القدرات التي تواجه تونغا في تقديم تقاريرها إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وأوصتها بأن تسعى رسمياً إلى تجديد طلبها المقدم إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان للمساعدة في هذا الصدد، وكذلك طلب المساعدة المقدم عن طريق الصندوق الاستئماني للاستعراض الدوري الشامل الذي أُنشئ خصيصاً لتقديم المساعدة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. واستفسرت عما إذا كانت تونغا تعتقد أنه توجد حواجز هامة تعترض سبيل التوفيق بين قواعد حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً وثروتها وخصوصياتها الثقافية والحضارية. وشددت مصر على أنه ما من بلد يطالَب بمراعاة مفاهيم خلافية للغاية ومثيرة للفرقة ولا تدخل ضمن إطار قواعد حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً، لأن ذلك يتعارض مع أساس عملية الاستعراض الدوري الشامل.

53- وأبرزت الجمهورية العربية السورية موقف تونغا الجاد تجاه حقوق الإنسان، مستشهدة بتقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي صدر في عام 2006 عن الأهمية التي يحظى بها التعليم الابتدائي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و14 سنة، كما أبرزت حقيقة أن ما نسبته 14 في المائة من الميزانية مخصص للتعليم. واستشهدت كذلك بالرعاية الصحية المجانية التي توفر في المستشفيات والمستوصفات في جميع أنحاء البلد، ورحبت بالمستوى العام للتنمية في تونغا، الذي ينعكس في ارتفاع متوسط العمر المتوقع للنساء والرجال وانخفاض معدلات وفيات الأطفال. وطلبت الجمهورية العربية السورية مزيداً من المعلومات عن الخطط والبرامج الهادفة إلى إعمال الحق في الغذاء وفي الرعاية الصحية وفي المساواة بين الجنسين في السنوات القادمة.

54- ورحبت اليابان بعملية إرساء الديمقراطية في تونغا، وأشادت بإنجازاتها في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجالي الصحة والتعليم. وأشارت أيضاً إلى أن ثلاثة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة قد وجهوا نداءً مشتركاً عاجلاً، بتاريخ 8 كانون الأول/ديسمبر 2006، تضمن دعوة إلى إنشاء فرقة عمل متعددة الوكالات لإجراء استعراض فوري لأوضاع زنزانات الشرطة ومرافق السجون وفقاً للمعايير الدولية، كما استفسرت عن حالة هذا النداء العاجل. وأوصت اليابان تونغا بمواصلة العمل المتعلق بمراجعة القوانين والأنظمة المحلية ذات الصلة وإدخال التعديلات اللازمة عليها للتعجيل بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما أوصت بأن تقدم تونغا تقريرها الأولي إلى لجنة حقوق الطفل.

55- ورحبت السنغال بسعة الأفق التي صيغ بها تقرير تونغا، ودعت المجتمع الدولي إلى دراسة السبل والوسائل الكفيلة بتلبية احتياجات البلد التقنية واحتياجاته المتعلقة ببناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، كما دعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى النظر بدون تأخير في وضع إطار للتعاون مع تونغا. وشجعت السنغال كذلك حكومة تونغا على دراسة إمكانية الانضمام إلى الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان.

56- وأشارت تونس إلى أن الدستور يعبر عن طموحات الشعب في تحقيق الحرية والاستقلال والتنمية، ورحبت بالتقدم الكبير الذي أحرزته تونغا، مستشهدة بتقرير برنامج الأمم المتحد الإنمائي الذي صنفها في المرتبة الخامسة والخمسين بالاستناد إلى مؤشر التنمية البشرية، إذ بلغ متوسط العمر المتوقع 72.2 سنة، وبلغ

متوسط الإلمام بالقراءة والكتابة مستوى قياسياً قدره 98 في المائة. وأيدت تونس طلب تونغا الخاص ببناء القدرات والمساعدة التقنية.

57- وأعربت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية عن إعجابها بالمستوى العالي للمشاورات التي جرت مع المجتمع المدني استعداداً للاستعراض الدوري الشامل. ورحبت بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها تونغا على مر السنين، والتي تثبت التزامها بحقوق الإنسان. وكررت المملكة المتحدة النداءات التي وردت في التقارير المقدمة كأساس للاستعراض المتعلق بتونغا من أجل اتخاذ خطوات عاجلة للنهوض بمركز المرأة القانوني. وطلبت المزيد من المعلومات عن الكيفية التي تخطط بها تونغا للتصدي للقواعد التي تميّز ضد المرأة، وأوصت تونغا بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولاحظت أن تونغا لم تستجب بعد للنداء العاجل الذي وجهه الممثل الخاص للأمين العام المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر 2006، وأن بعض قوات الأمن المشاركة في التصدي لاضطرابات عام 2006 أساءت معاملة من أُلقي القبض عليهم لمشاركتهم في أعمال الشغب. وحثت المملكة المتحدة حكومة تونغا على الرد على الممثل الخاص للأمين العام بشأن هذه المسائل، واستفسرت عن الخطوات التي اتُخذت لاستعادة ثقة المواطنين في الشرطة. وشجعت تونغا بقوة على الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ومع تسليمها بالعبء الذي يمكن أن تلقيه عملية تقديم التقارير على كاهل البلدان الصغيرة، وسألت المملكة المتحدة الوفد عما إذا كانت تونغا بحاجة إلى مزيد من المساعدة التقنية من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية على نحو أفضل. كما أوصت بأن تواصل تونغا التعاون مع المجتمع المدني في تنفيذ نتائج عملية الاستعراض.

58- وأشارت بنغلاديش إلى أن تقريراً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد عرض صورة مشجعة لحالة التعليم، وخدمات الرعاية الصحية المجانية، والمساواة بين الجنسين في فرص التعليم والرعاية الصحية والعمل، وتوفير مياه الشرب في تونغا. وذكرت أن حق المرأة في ملكية الأرض بحاجة إلى إعادة النظر، كما أشارت إلى طلب تونغا المساعدة التقنية والدعم المالي من أجل تحسين خدمات التعليم، وإعادة صياغة الدستور، وتطوير أنشطة تعزيز حقوق الإنسان. وأوصت بنغلاديش تونغا (أ) بمواصلة طلب المساعدة التقنية والدعم المالي من أجل تحسين خدمات التعليم، وإعادة صياغة دستور المملكة، وتطوير أنشطتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان. وأشارت إلى أن الغرض من الاستعراض الدوري الشامل ليس فرض القيم الخاصة بمجتمع ما على مجتمع آخر؛ وذكرت أنه إذا كان المجتمع التقليدي في تونغا لا يسمح بإقامة علاقة جنسية مثلية برضا الطرفين، فينبغي الإحجام عن فرض ذلك عليه لأنه يقع خارج نطاق قواعد حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً. وبما أنه لا توجد معاهدة تلزم تونغا بخلاف ذلك، فإن بنغلاديش توصي الحكومة، (ب) بالاستمرار في تجريم العلاقة الجنسية المثلية برضا الطرفين، التي تقع خارج نطاق قواعد حقوق الإنسان المتفق عليها عالمياً وذلك وفقاً للتشريع الوطني في تونغا.

59- وأعربت المملكة العربية السعودية عن أملها في أن يكون لتونغا وجزر المحيط الهادئ الأخرى تمثيل في جنيف في المستقبل القريب. وأشارت إلى الجهود التي تبذلها تونغا لتعزيز وحماية حقوق الطفل في جميع القطاعات، ولتوفير التعليم والرعاية الصحية الأساسية على نحو شامل ومجاني.

60- وفيما يتعلق بمسألة الإدماج التام للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع التونغي، ذكرت الممثلة الدائمة لمملكة تونغا لدى الأمم المتحدة أن تونغا قد وقعت مؤخراً على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأن إدماج هذه الاتفاقية في القانون المحلي قد تشكل الأساس لدفع الجهود الرامية إلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع. وفيما يخص إدراج المنظور الجنساني في عملية الاستعراض، أشارت إلى أن المرأة تتولى قيادة 47 منظمة غير حكومية شاركت في عملية التشاور الخاصة بإعداد التقرير. وبشأن مسألة التمثيل الدائم في جنيف للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، أعربت الممثلة الدائمة عن شكرها لما أُعرب عنه من تأييد لهذا التمثيل، وقالت إن هذه المسألة تتطلب نظر قادة دول منطقة المحيط الهادئ فيها. وفيما يتصل بثقة المواطنين في قوات الشرطة، أشارت إلى أن الشرطة النيوزيلندية والشرطة الأسترالية قدمتا الدعم لاستعادة القانون والنظام أثناء أعمال الشغب التي وقعت في عام 2006، وأنهما تواصلان تقديم الدعم لوضع برنامج شامل لتدريب الشرطة تدريباً مهنياً ولاستعادة نزاهتها؛ وفضلاً عن ذلك، يوجد برنامج إقليمي خاص بالشرطة في إطار الركن الرئيسي المتعلق بالحكم الرشيد ضمن أركان خطة منطقة المحيط الهادئ. وفيما يخص تقرير تونغا عن اتفاقية حقوق الطفل، الذي لم يُقدم بعد، ذكرت الممثلة الدائمة أن مشروع التقرير قد أصبح في مرحلة النظر النهائي فيه من جانب السلطات قبل تقديمه إلى اللجنة. وأشارت كذلك، بشأن مسألة "الأطفال المحرومين من الوالدين"، إلى أن في تونغا أسراً ممتدة وشبكات اجتماعية قادرة على تقديم الدعم اللازم للأطفال الذين يغيب آباؤهم عن المنزل. وفيما يتصل بسياسة الحكومة المتعلقة بالحق في الغذاء والصحة والتعليم، أشارت إلى الخطة الاستراتيجية الإنمائية الثامنة وعمليات الاستعراض التي تجري كل ثلاث سنوات لأهداف واستراتيجيات وبرامج محددة من أجل إجراء تحليل على نطاق القطاعات.

61- واختتم رئيس الوفد الاستعراض بتقديم الشكر لجميع الدول التي اغتنمت فرصة الإسهام في الحوار مع تونغا. وأشار إلى أن الوفد قد أصغى باهتمام إلى كل إسهام من الإسهامات التي قُدمت وأنه سيواصل المشاركة على نحو تعاوني وبنّاء مع المجموعة الثلاثية بوصفها جزءاً من هذه العملية المبتكرة. وفي حين أن تونغا قد تبدو مملكة بعيدة في منطقة المحيط الهادئ يقطنها000 100 شخص فضلاً عن كونها حديثة العضوية في الأمم المتحدة، فإنها قد رسمت منذ عام 1875 طريقاً يتسم بالتبصر والطموح. كما أن هذا التبصر وذلك التصميم على رسم مسار خاص بتونغا متواصلان في إطار سعيها لإيجاد حلول خاصة بها لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. بيد أن ذلك المسار، شأنه شأن المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، لا يمكن تحقيقه فعلياً بشكل دائم إلا من خلال حصول تونغا على الدعم المناسب. وأكد رئيس الوفد من جديد التزام تونغا بتقاسم تجربتها في الاستعراض الدوري الشامل مع الدول الأخرى التي ستقدم تقاريرها، وبخاصة دول المنطقة.

62- وفي الجلسة 17 المعقودة في 19 أيار/مايو 2008، وفي أثناء اعتماد التقرير، أبلغ معالي السيد سوناتاني تواكينامولاهي تاوموبيو توبو، وزير الخارجية، في ملاحظاته الختامية، الفريق العامل بجملة أمور من بينها أن تونغا سوف تنظر في توجيه دعوة في المستقبل إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وذلك على أساس كل حالة على حدة.

ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

63- **درست تونغا التوصيات التي صيغت في أثناء الحوار التفاعلي. وتحظى التوصيات المذكورة أدناه بتأييد تونغا:**

1- أن تواصل عملية إرساء الديمقراطية التي باشرتها بشجاعة (الكرسي الرسولي)؛

2- أن تواصل بعزم وتُسرّع عملية الإصلاح التي شرعت فيها (سويسرا)؛

3- أن تنظر على نحو إيجابي في التصديق خلال فترة زمنية معقولة على معاهدات حقوق الإنسان الدولية الأساسية، وأن تشارك على نحو أكمل مع آليات حقوق الإنسان الدولية، وعلى وجه الخصوص الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان (المكسيك)؛

4- أن تنظر في تنفيذ توصيات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بهدف توفير ضمانات مؤسسية ضد المعاملة القاسية من جانب قوات الشرطة والأمن (كندا)؛

5- أن تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (البرازيل، والجمهورية التشيكية، وإيطاليا، وسويسرا، وتركيا)؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (الجمهورية التشيكية، ونيوزيلندا، وتركيا، والمملكة المتحدة، وسويسرا)؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (البرازيل)؛ والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (البرازيل)؛ واتفاقية مناهضة التعذيب (سويسرا، والجمهورية التشيكية، وكندا، ونيوزيلندا، وتركيا)؛

6- أن تنظر في التوقيع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتصديق عليها، وأن تنظر بصفة خاصة في المادتين 15 و16 من الاتفاقية المتصلتين بالمساواة بين المرأة والرجل في حق إدارة الممتلكات، والحقوق المتساوية لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية الممتلكات وحيازتها وإدارتها

والتمتع بها والتصرف فيها (إسرائيل)؛

7- أن تواصل العمل المتعلق بمراجعة القوانين والأنظمة المحلية ذات الصلة وإدخال التعديلات اللازمة عليها للتعجيل بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اليابان)؛

8- أن تقدم تقاريرها بانتظام إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها، مثل لجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز العنصري (الجمهورية التشيكية)؛

9- أن تسن قوانين تحمي حق المرأة في العمل الخالي من أي شكل من أشكال التمييز (الجزائر)؛

10- أن تواصل تعزيز أهدافها الطموحة في مجال التعليم، وتحسين نسبة النساء في المناصب القيادية في البلد (الجزائر)؛

11- أن تواصل جهودها الرامية إلى الحد من ممارسة العنف ضد المرأة (تركيا)؛

12- أن تدرج بصورة منهجية ومستمرة منظوراً جنسانياً في عملية متابعة الاستعراض (سلوفينيا)؛

13- أن تخطر الوكالات المانحة المحتملة بنوع المساعدة التقنية التي تعينها على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان (نيوزيلندا)؛

14- أن تعزز جهودها المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتدريب موظفي الدولة، ومشاركة المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي والإقليمي (المكسيك)؛

15- أن تتقاسم خبراتها في الاستعراض الدوري الشامل مع الدول الجزرية الأخرى في منطقة المحيط الهادئ (الفلبين)؛

16- أن تسعى رسمياً إلى تجديد طلبها المقدم إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان في هذا الصدد، وكذلك طلب المساعدة المقدم عن طريق الصندوق الاستئماني للاستعراض الدوري الشامل الذي أنشئ خصيصاً للمساعدة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل (مصر)؛

17- أن تقدم تقريرها الأولي عن اتفاقية حقوق الطفل (اليابان)؛

18- أن تتابع تونغا والجهات المعنية بعناية الطلبات المتعلقة ببناء القدرات والحصول على المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان (المكسيك)؛

19- أن تواصل زيادة جهودها لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بدعم كامل من المجتمع الدولي، حسبما طُلب في التقرير الذي قدمته تونغا إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل (المغرب)؛

20- أن تواصل طلب المساعدة التقنية والدعم المالي من أجل تحسين خدمات التعليم، وإعادة صياغة دستور المملكة، وتطوير أنشطتها في مجال تعزيز حقوق الإنسان (بنغلاديش)؛

21- أن تتخذ تدابير لتعزيز وحماية حرية التعبير والإعلام والصحافة (فرنسا وكندا)؛

22- أن تتخذ خطوات عملية لتعزيز حرية التعبير وحرية الصحافة (جمهورية كوريا)؛

23- أن تواصل الجهود التي تبذلها لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في إطار خطة منطقة المحيط الهادئ (كندا)؛

24- أن تنشئ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (فرنسا)؛

25- أن تنشئ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان أو، إذا تعذر ذلك، أن تنشئ على الأقل مؤسسة لحقوق الإنسان على مستوى مجموعة الجزر التي تنتمي لها، حتى تتمكن جميعها من تحسين أدائها في مجال حقوق الإنسان بصورة فعالة، ومن تنفيذ التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان (الجزائر)؛

26- أن تواصل دعم القيم المتأصلة في تاريخ تونغا الدستوري والعرفي، وذلك في إطار عملها من أجل ضمان الامتثال التام لحقوق الإنسان واحترام الحريات الأساسية لجميع مواطنيها (الجزائر)؛

27- أن تواصل مساعيها الرامية إلى خدمة مواطنيها على نحو أفضل عن طريق تأمين مستوى أعلى لحقوق الإنسان (تركيا)؛

28- أن تولي المزيد من الاهتمام للأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم (سلوفينيا)؛

29- أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لمكافحة الفساد (جمهورية كوريا)؛

30- أن تواصل التعاون مع المجتمع المدني في تنفيذ نتائج عملية الاستعراض (المملكة المتحدة)؛

31- أن تعزز برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان لأفراد الشرطة والأمن وموظفي المؤسسات العقابية (كندا)؛

64- ولم تحظ بتأييد تونغا التوصيات الواردة في التقرير في الفقرات 26(ب)؛ و26(ج)؛ و27؛ و28(ب)؛ و28(ج)؛ و31(ب) و(و)؛ و38(ج)؛ و39(أ) و(ب)؛ و58(ب) أعلاه.

65- وفيما يخص التوصيات الواردة في الفقرات 28(ب)؛ و31(ب)؛ و39(ب)؛ و58(ب)، تقدم الدولة موضوع الاستعراض التعليقات التالية:

في حين أن القوانين السارية قد تجرم بعض أنواع السلوك الجنسي القائم على التراضي، فإن تونغا مجتمع مسيحي يؤمن بالتسامح واحترام الاختلافات. واحترام الاختلاف هذا يتيح هامش تقدير بالغ الاتساع للمشرِّعين وأصحاب الشأن الآخرين، ويشجع على إجراء مناقشات متعمقة بشأن المساواة داخل المجتمع.

66- وفيما يخص التوصية الواردة في الفقرة 26(ج)، تقدم الدولة موضوع الاستعراض التعليقات التالية:

تظل عقوبة الإعدام آخر العقوبات الجنائية المشروعة التي تلجأ إليها الدولة، وهي لم تُوقع إلا في أشنع الجرائم قبل نحو 26 سنة. وقد يتيح التصميم الحالي على إجراء الإصلاح الدستوري والسياسي، فضلاً عن النظر في الانضمام إلى صكوك دولية أخرى لحقوق الإنسان، مزيداً من الفرص للنقاش والحوار بشأن هذه المسألة.

67-وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة (الدول) التي قدمتها و/أو موقف الدولة موضوع الاستعراض بشأنها. ولا ينبغي تأويل هذه الاستنتاجات و/أو التوصيات على أنها قد حظيت بتأييد الفريق العامل ككل.

المرفق

تشكيلة الوفد

The delegation of Tonga was headed by His Excellency, Mr. Sonatane Tu'akinamolahi Taumoepeau Tupou, Minister of Foreign Affairs, Acting Minister of Defence and Acting Governor of Vava'u, and composed of five members:

H.E. Ms. Fekitamoeloa 'Utoikamanu, Permanent Representative to the United Nations in New York;

H.E. Dr. Ngongo Kioa, High Commissioner to the United Kingdom;

Mr. Viliami Malolo, Deputy Secretary for Foreign Affairs;

Ms. 'Ainise Odette Tupouohomohema, Assistant Secretary, Ministry for Foreign Affairs;

Mr. Gerad Winter, Advisor.

- - - - -

*صدر سابقاً تحت الرمز A/HRC/WG.6/2/L.14، وأُدخلت عليه تنقيحات طفيفة تحت إشراف أمانة مجلس حقوق الإنسان على أساس التغييرات التحريرية التي أجرتها الدول عن طريق إجراء الرجوع إلى جهة الاختصاص. ويُعمَّم المرفق كما ورد.